



عبرت قيادة المؤتمر الشعبي العام عن تهنيتها الحارة للزميل جميل الجعدي مدير تحرير موقع المؤتمر نت بمناسبة فوزه بجائزة المركز الدولي للصحافة الاقتصادية للعام 2013م، حيث عبّر الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام لقطاع الفكر والثقافة الاعلام د احمد عبيد بن دغر عن خالص تهنئته الحارة وموظفي قطاع الاعلام للزميل جميل الجعدي بهذا الفوز.. متمنين له المزيد من النجاحات الابداعية.

قيادة المؤتمر تهني الزميل الجعدي بجائزة المركز الدولي للصحفيين

المؤتمر برقية تهنئة إلى الزميل جميل الجعدي مدير تحرير «المؤتمر نت» جاء فيها: تلقى مكتب رئيس المؤتمر الشعبي العام بالبالغ السعادة والسرور نبأ حصولكم على جائزة المركز الدولي للصحفيين في الصحافة الاقتصادية للعام 2013م. ونحن إذ نهنئكم بهذا التكريم الذي يعد تكريماً لإعلام المؤتمر الشعبي العام وكافة أسرته الإعلامية متمنين استمراركم في بذل الجهد من أجل الارتقاء بالإعلام المؤتمري والذي يؤكد بأن المؤتمر كان وسيظل رائد النهج الصادق في إيصال رسالته الإعلامية لكافة شرائح المجتمع. الى ذلك اعتبر الأخ محمد حسين العيدروس رئيس معهد الميثاق للدراسات والبحوث حصول الجعدي على الجائزة الدولية تكريماً لصحفي المؤتمر الشعبي العام والصحافة اليمنية. وقال العيدروس في تهنئته: لاشك بأنكم تستحقون الجائزة وبجدارة عن تحقيقكم الاستقصائي الذي دل على المهنية العالية التي تتحلون بها والتي عهدناها دوماً من خلال تناولكم لمختلف القضايا الوطنية. من جانبه هنا الأستاذ احمد الزهيري رئيس الدائرة التنظيمية للزميل جميل الجعدي، وحث الزهيري اعلاميي المؤتمر الشعبي العام الى العمل على الرفع بمستواهم المهني للارتقاء بالاداء المهني الاعلامي المؤتمري.



المؤتمر الشعبي العام.. مشيراً بأداء الزميل الجعدي في العمل الصحفي متمنياً له ولكل الزملاء الاعلاميين في المؤتمر الشعبي العام التقدم والنجاح. وبعث الاستاذ محمد علي الرويشان مدير مكتب رئيس

الإعلامية اليمنية. من جانبه هنا الأستاذ عارف الزوكا الأمين العام المساعد للمؤتمر الزميل الجعدي وعبر عن سعادته بهذا الفوز الدولي الذي يثبت مهنية وتطور الأداء المهني لكوادر

بدوره أكد الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر بأن حصول الزميل الجعدي على هذا الاستحقاق يعد تكريماً لكل الأسرة الاعلامية في المؤتمر الشعبي العام والأسرة الصحفية عموماً. وقال البركاني في تهنئته للزميل جميل الجعدي: لقد تلقيت بفرحة عارمة خبر حصولكم على الجائزة الدولية في مجال الصحافة الاقتصادية.. وهي مناسبة لأن نعرب لكم عن خالص تهانينا لكم بهذا الانجاز الجديد على الصعيد المهني والاعلامي متمنين لكم المزيد من الانجاز والنجاح. كما بعث الشيخ صادق أمين أبو راس الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ببرقية تهنئة ومباركة للزميل جميل الجعدي مدير تحرير موقع «المؤتمر نت» بمناسبة فوزه بجائزة المركز الدولي للصحفيين. وقال ابو راس: «لقد تلقيت ببالغ الفرح والسرور والابتهاج خبر حصولكم هذه الجائزة الدولية والتي تؤكد استحقاقكم لهذا الانجاز المهني الرائع». وأضاف: نحن على ثقة ان هذه الجائزة ستتمثل دافعاً جديداً لكم في تحقيق المزيد من النجاح والتألق الذي عودتمونا به خلال مسيرتكم العملية من إبداع وتميز. مقدرين جهودكم الايجابية والفاعلة التي تبدلونها من اجل تطوير الرسالة الاعلامية للمؤتمر الشعبي العام والتي تعد هذه الجائزة بمثابة تكريم لإعلام المؤتمر والأسرة

في أخطر وثيقة رسمية تكشف عنها «الميثاق»..

الحكومة تلغي المشاريع الخدمية والتنمية من موازنة 2014



الوزارات والمصالح والمينيات الحكومية والأجهزة المركزية ومكاتبها بأمانة العاصمة والوحدات الإدارية باتخاذ الإجراءات الحاسمة للحد من استهلاك الكهرباء والمياه والاستخدام الأمثل لها بما يعكس جدية الترشيد فيها وتقدير كلفة الاستهلاك بشكل دقيق وبحيث لا يترتب عليه أية متأخرات، واقتصار النشر والإعلان في الجرائد والمجلات على الأعمال الرسمية فقط وفي أضيق الحدود وخفض الاشتراكات في الصحف والمجلات سواء أكانت حكومية أم حزبية أم خاصة، وترشيد وخفض نفقات الضيافة «مؤتمرات واحتفالات» والنظافة.

وطالبت الوثيقة جميع الجهات إلى العمل على ترشيد نفقات حضور المؤتمرات والانتقالات الخارجية من خلال اقتصار السفر إلى الخارج سواء للأفراد أو الوفود على المهام الرسمية الأساسية فقط ولحالات الضرورة القصوى التي تحقق المصلحة الوطنية، والعمل على إمكانية استغلال المباني الحكومية أو مباني الأوقاف والحد بقدر الإمكان من بند الإيجارات بكافة أنواعه، وترشيد وخفض نفقات إعانات العلاج في الخارج والإعانات والمساعدات للموظفين وغير الموظفين بحيث تقتصر على الحالات الضرورية وفي أضيق الحدود.

الجدير بالذكر أن مجلس النواب بدأ مطلع الأسبوع الأول جلساته وطلب الحكومة بسرعة تقديم مشروع الموازنة عملاً بالدستور، غير أن الحكومة التي حضر ممثلها صخر الوجيه اعتذر عن تقديم الموازنة في موعدها، وفي رسالة للبرلمان قالت الحكومة: إنها لن تتمكن من تقديم الموازنة للبرلمان في موعدها الدستوري.. يشار إلى أن حكومة الوفاق منذ تشكيلها أواخر عام 2011م تؤخر تسليم الموازنة في موعدها المحدد.

«الميثاق» - خاص
كشفت وثيقة رسمية صادرة عن وزارة المالية عن أن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م لا تتضمن أية مشاريع تنموية أو خدمية جديدة أو أنشطة يترتب عليها التزامات مالية. وأوضح كتاب دوري رقم "25" لسنة 2013 بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014 والإطار المتوسط المدى "2014-2016" - حصلت عليه «الميثاق» أنه من المتوقع في جانب الاستخدامات "النفقات" التقليص التدريجي للدعم المقدم للصناديق الخاصة والتقليص التدريجي لإعانة العجز الجاري للوحدات الاقتصادية وإعادة توزيع الاستخدامات بحسب الأولويات الأساسية والضرورية مع التركيز على نفقات التشغيل الأساسية "نفقات السلع والخدمات والصيانة الأساسية".

وزير المالية يوجه بمنع الاشتراك بالصحف وترشيد الكهرباء ومخصصات النظافة للحفاظ على عجز الموازنة

زيادة الضرائب 15% والجمارك 50%

الحكومة تعتذر عن تقديم الموازنة العامة للبرلمان في الموعد الدستوري

المخصصة لها بالإعفاء والمحددة بموجب القانون، فضلاً عن تطوير وتحديث قاعدة بيانات المكلفين، وإعادة النظر في القيمة الجمركية للواردات.

وشدّدت الوثيقة الموجهة من وزير المالية على جميع

وإتخاذ الإجراءات الفاعلة للحد من التهريب والتهرب الجمركي والضريبي بالتعاون مع المؤسسات المختلفة، ووقف الإعفاءات الضريبية والجمركية غير القانونية مع وضع التدابير والضوابط للمواد المعفية لضمان عدم تسربها لغير الأغراض

وقدّرت الحكومة الإيرادات الضريبية المتوقعة للأعوام الثلاثة القادمة بما لا يقل عن ربط عام 2013 مضافاً إليه معدّل نمو سنوي 14,6% في عام 2014 و10% في عامي 2015 و2016 بالنسبة للإيرادات الضريبية المركزية ومعدل نمو سنوي 5% بالنسبة للمحلية.

وأفادت الوثيقة بأن تقديرات الإيرادات الجمركية للأعوام الثلاثة القادمة لن تقل عن ربط عام 2013 مضافاً إليه معدل نمو سنوي 50% في عام 2014 و10% في عامي 2015 و2016.

وتسعى الحكومة من خلال هذه التقديرات إلى «المواءمة بين الموارد المتاحة والاحتياجات من جانب، وتنفيذ سياسة مالية تهدف حسب زعمها إلى تهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الحفاظ على عجز الموازنة عند الحدود الآمنة.

وتعهّدت الحكومة بحسب الوثيقة في جانب السياسات المالية بـ "تنمية وتنويع قاعدة الموارد المحلية وفي مقدمتها الإيرادات الذاتية، والاستمرار في تنفيذ استراتيجيات وخطط الدولة التنموية وسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وإعادة هيكلة النفقات العامة بما يكفل تحسين مستوى أداء المرافق الحكومية وتحسين مستوى خدماتها.

وأشارت الوثيقة وبعد مرور عامين من عمر الحكومة إلى أنها تنوي تنفيذ عدة إجراءات أهمها التطبيق الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات، والعمل على توسيع القاعدة الضريبية وفقاً للقوانين الضريبية من خلال تحديث وتطوير آلية العمل بالمصالح الإيرادية "الضرائب والجمارك" وتحسين آلية التحصيل وكفاءته وتفعيل عملية الرقابة والمتابعة،